الدعوة يربط وحدة الإطار بالالتزام بالقرارات المركزية ويحذر من كسر الإرادات

رهنّ حزب الدعوة الإسلامية، بزعامة نوري المالكي، اليوم الخميس، وحدة وتماسك الإطار التنسيقي بمدى التزام أطرافه بالقرارات المركزية، محذراً من محاولات "كسر الإرادات" وخلق محاور متقابلة، فيما شدد على الإسراع بتشكيل الحكومة لمواجهة الأوضاع "المتفجرة" في المنطقة.

وقال الحزب في بيان تابعته "المطلع"، بمناسبة الذكرى السنوية لإعدام النظام البعثي السابق لرجل الدين البارز المؤسس الأول لحزب الدعوة الإسلامية، محمد باقر الصدر، إن "زوال الكابوس البعثي عن صدر العراق يُمثّل مناسبة وطنية وانعطافة تاريخية ينبغي الاحتفاء بها، وتذكير الأجيال بما سبقها من المآسي وصور الظلم".

وأكد على أن "مسؤولية شعبنا اليوم تتمثل في الحيلولة دون تكرار ظهور نسخ جديدة من هذا النظام الدكتاتوري، تحت عناوين براقة وخادعة، أو محاولة حرف مسار العملية السياسية عن نهجها الديمقراطي الحالي، إلى مسارات التيه السياسي والفوضى العارمة، بعيداً عن إرادة العراقيين ومصادرة حريتهم وحقهم في اختيار السلطة المناسبة".

وشدد على أن القوى السياسية مدعوة اليوم إلى حسم تشكيل الحكومة التي تأخرت كثيراً بسبب الخلافات الداخلية والأوضاع المتفجرة في المنطقة.

وأضاف الحزب "نؤكد في هذا الصدد أننا، في الوقت الذي نحرص فيه على وحدة الإطار التنسيقي بوصفه مظلة سياسية قيادية مرحلية ضرورية، نرى أن هذه الوحدة مرهونة بالتزام جميع القوى الإطارية بالقرارات والمواقف المركزية المشتركة، ما دامت قد صدرت وفق الآليات المتوافق عليها، الأمر الذي يضعها أمام مسؤولية التمسك بقرارها في ترشيح رئيس الوزراء، بعد إعلان الكتلة الأكبر دستورياً".

وتابع: "كما نشدد على أهمية إيجاد تفاهمات واسعة، وبناء توافق وطني مع جميع الشركاء السياسيين، بغية حسم الاستحقاقات المتبقية من الرئاسات، من دون كسر للإرادات أو خلق محاور متقابلة".

وأشار إلى أن الشعب يتطلع إلى "تجسيد إرادته التي عبّر عنها في الانتخابات الأخيرة، عبر حكومة مقتدرة ترتقي إلى مستوى تحديات المرحلة، داخلياً وخارجياً، في التعامل مع ملفات الأمن والاقتصاد والخدمات والفساد وتداعيات الحرب، فضلاً عن حماية الحشد الشعبي وقواتنا المسلحة من الاستهدافات اليومية الجائرة التي تمس السيادة الوطنية".

ويصادف يوم التاسع من نيسان/ أبريل من كل عام، الذكرى السنوية لإعدام رجل الدين البارز ومؤسس حزب الدعوة الإسلامية وشقيقته بنت الهدى عام 1980 من قبل النظام البعثي السابق، وهو نفس تاريخ الإطاحة بالنظام في العام 2003.